و اقع سياسة مكافحة الفقر والبطالة في الجز ائر

The Reality Of The Policy To Combat Poverty And Unemployment In Algeria

Medjahdi Tahar [1], Bounouiga Nacera

مجاهدي الطاهر [*] ، بونويقة نصيرة [2]

[1] أستـاذ. مخبر المهارات الحياتية، جامعة محمد بوضياف.المسيلة

tahar.medjahdi@univ-msila.dz

[2] أستـــاذة. مخبر سوسيولوجية جودة الخدمة العمومية، جامعة محمد بوضياف.المسيلة

nacera.bounouiga@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2022/11/15 تاريخ القبول: 2024/04/01 تاريخ النشر: 2024/06/27

ملخص:

لقد هدف هذا البحث في جوهره إلى إعطاء صورة حقيقية عن حجم كل من ظاهرة الفقر والبطالة في الجزائر ،و إبراز حقيقة السياسات المتبعة من طرف الدولة لمواجهة ظاهرتي الفقر والبطالة ، وكذا توضيح ماهية القطاع غير الرسمي في الجزائر وأثره على الجانب الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع. ومن خلال الطرح النظري التحليلي للبحث وجدنا أنه كلما تفاقمت مشكلة الفقر والبطالة في المجتمع الجزائري واجهتها الحكومات المتعاقبة بمجموعة من السياسات والبرامج الهادفة إلى الحد منها أو على الأقل التخفيف منها، غير أن ما يسجل على البرامج المنتهجة منذ أكثر من عشريتين من الزمن هو أن أغلبها يبقى عاجزا على حل المشكلة من جذورها في ظل تفاقم الأوضاع المعيشية اقتصاديا واجتماعيا ،فبقيت مجرد برامج تهدئية للأوضاع بدل أن تكون حلولا جذرية وخاصة في مجال التشغيل والتكفل بالفئات الفقيرة والتي يطلق عليها مصطلح الفئات المحرومة.

الكلمات المفتاحية : فقر- بطالة –قطاع غير رسمي

The abstract

In essence, This research aimed to give a true picture of the extent of the phenomenon of poverty and unemployment in Algeria, and to highlight the reality of the policies adopted by the state to confront the phenomena of poverty and unemployment, as well as to clarify the nature of the informal sector in Algeria and its impact on the economic and social aspect of

[*] **المؤلف المرسل:** مجاهدي الطاهر ، **الإيميل:** tahar.medjahdi@univ-msila.dz

society. Through the theoretical and analytical presentation of the research, we found that whenever the problem of poverty and unemployment in Algerian society worsened, successive governments faced it with a set of policies and programs aimed at reducing or at least mitigating them. However, what is recorded on the programs adopted for more than two decades is that most of them remain Unable to solve the problem from its roots in light of the worsening living conditions economically and socially, so it remained mere pacifying programs instead of radical solutions, especially in the field of employment and care for the poor groups, which are called the term disadvantaged groups

Keywords: Poverty- unemployment- the informal sector

Résumé :

En substance, cette recherche visait à donner une image fidèle de l'ampleur du phénomène de la pauvreté et du chômage en Algérie, et à mettre en évidence la réalité des politiques adoptées par l'État pour faire face aux phénomènes de la pauvreté et du chômage, ainsi qu'à clarifier ce qu'est le secteur informel en Algérie et son impact sur l'aspect économique et social de la société. A travers la présentation théorique et analytique de la recherche, nous avons constaté que chaque fois que le problème de la pauvreté et du chômage s'est aggravé dans la société algérienne, les gouvernements successifs les ont confrontés à un ensemble de politiques et de programmes visant à les réduire ou du moins à les atténuer. problème depuis ses racines à la lumière de la détérioration des conditions de vie économiques et sociales, il est resté de simples programmes pour calmer la situation plutôt que d'être des solutions radicales, en particulier dans le domaine de l'emploi et de la prise en charge des groupes pauvres, que l'on appelle les groupes défavorisés .

Mots clés : Chômage- Pauvreté - Secteur informel

- **مقدمة**

لعل أبرز ما تواجهه المجتمعات المتخلفة من تحديات في السنوات الأخيرة وما يجعلها ويجعل مسيرتها التنموية وأمنها الاقتصادي والاجتماعي على المحك، قضايا البطالة والفقر، التي أصبحت بمرور الوقت الشغل الشاغل للباحثين والسياسيين في كل المجتمعات على اختلاف مستوياتها التنموية على اعتبار أنها أزمات عابرة للقارات، لم يسلم منها أي مجتمع، فمن بين عدد سكان العالم والمقدرين بـ6 مليارات نسمة، يعيش2,8 مليار نسمة على أقل من دولارين يوميا ، ويعيش 1,2 مليار نسمة على أقل من دولار واحد يوميا، كما بلغ عدد الجياع 830 مليون نسمة أي ما نسبته 14% من سكان العالم، غالبيتهم العظمى من سكان البلدان النامية، أين يموت 13 طفلا كل دقيقة في هذه البلدان، وتبلغ نسبة سوء التغذية حوالي 50% بين الأطفال دون سن الخامسة.

هاته الوضعية المزرية جعلت الأمم المتحدة تقرر سنة 1996 عاما دوليا لمكافحة الفقر و 1993- 2006 عقدا للقضاء عليه،(إسماعيل قيرة ،بدون سنة ، ص 7-8)كدليل على خطورة الوضع وأهميته البالغة، ولم يسلم العالم العربي من هاته الوضعية، حيث يعيش 73 مليون عربي تحت مستوى خط الفقر، مع كون 10 مليون منهم لا يحصلون على كفايتهم من الغذاء.

وإذا كان **الفقر**: هو تدهور الأوضاع والظروف المعيشية لفئات اجتماعية معينة والمتسمة بالحرمان على مستويات مختلفة و إذا كان الفقراء هم الذين لا يستطيعون الحصول على سلة السلع الأساسية من غذاء ، ملبس، سكن أو الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية، التعليم والمواصلات وغيرها، فإن أغلب البلدان العربية تتسم بصفة الفاقة أو الفقر المدقع ،وهو أسوأ أشكال الفقر ومن مظاهره التسول، سوء التغذية، العيش على القمامة، الإقامة في أسوء الظروف السكنية على الإطلاق...الخ.(عزيزة محمد علي بدر، بدون سنة ، ص10)

ومن الظواهر المزرية للفقر في سائر المجتمعات والتي يمكن أن تكون سببا أو نتيجة له، ظاهرة **البطالة** التي يعتبر ارتفاع نسبها دلالة على الانكماش الاقتصادي، بل وحتى تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية.

هذه الظاهرة التي اختلف المفكرون في إعطاء مفهوم واضح لها نتيجة تعدد أنواعها واختلاف أسبابها، فمنهم من يراها تلك الحالة التي يكون فيها الشخص قادرا على العمل وراغبا فيه ولا يتمكن من إيجاد فرصة عمل(عاطف عبد الفتاح،1985 ،ص26) وهناك من يعرفها بأنها الحالة التي يصعب فيها على بعض الأفراد القادرين على العمل الحصول على فرصة ملائمة لهم(صلاح الفوال،1996 ،76).

وأيا كانت الاختلافات في تحديد ظاهرة البطالة فكلها تتفق في أخذها بعين الاعتبار قدرة الشخص على العمل والرغبة فيه والبحث عنه، وفي ذلك استبعاد لعدة شرائح اجتماعية مثل الأطفال والشيوخ وغير الراغبين في العمل مثل النساء والماكثات في البيوت والشباب الذين يزاولون دراستهم، فمفهوم البطالة يختلف من مجتمع لآخر وفقا للشروط والمعايير التي يضعها المجتمع نفسه للعمل.

حيث ترتبط معدلات البطالة المرتفعة بعديد من المظاهر الاقتصادية والاجتماعية السلبية، فهي السبب الرئيسي لظهور ما يسمى بالأنشطة الطفيلية والهامشية، التي تضم فئات العاطلين عن العمل، الذين لم يجدوا لهم ملاذا آخر لكسب قوتهم سوى امتهانها، رغم كون بعض أنشطتها دلالة على التهميش والإقصاء بل يكاد أفرادها لا يرقون حتى إلى مستوى العيش الآدمي الكريم. و كل ما سبق ذكره يدفعنا للتساؤل حول واقع السياسات التي تنتهجها الجزائر في مكافحة الفقر والبطالة ؟ وما هي أبرز المعوقات التي تواجهها؟

لقد هدف هذا البحث في جوهره إلى إعطاء صورة حقيقية عن حجم كل من ظاهرة الفقر والبطالة في الجزائر ،و إبراز حقيقة السياسات المتبعة من طرف الدولة لمواجهة ظاهرتي الفقر والبطالة ، وكذا توضيح ماهية القطاع غير الرسمي في الجزائر ،وأثره على الجانب الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع .من خلال دراسة نظرية تحليلية .

1-حجم الظاهرة في الجزائر:

الجزائر واحدة من المجتمعات التي لم تسلم من تبعات انتشار توسع دائرة الفقر من جهة واستمرار معدلات البطالة في الارتفاع من ناحية أخرى، مع أخذ هاته الظواهر لمناحي معينة تصل حد الخطورة في بعض المراحل من تاريخ الجزائر المستقلة خاصة، فبعد عشريتين من الزمن 1967- 1986 من العيش في حالة يمكن وصفها بالرخاء الاقتصادي والاجتماعي بالنظر لما حققته السياسة التنموية من رفاهية للمواطنين في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية حيث سجلت معدلات الفقر والبطالة على السواء أدنى مستوياتها، لتأتي فيما بعد ما يعرف بمرحلة الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي كانت نتاجا للأزمة الاقتصادية الخانقة التي عاشها الاقتصاد الجزائري بعد ما يعرف بأزمة النفط (1986)، هذه الإصلاحات وبغض النظر عن مختلف إجراءاتها فإنها ومن ناحية علاقتها بسوق العمل فقد خلقت معدلات إضافية من العاطلين عن العمل من المسرحين من مؤسسات القطاع العمومي بفعل سياسة إعادة الهيكلة والخوصصة، هذه المعدلات وبسبب حالة الركود الاقتصادي والاجتماعي التي أصبح يعيشها الاقتصاد الجزائري خاصة في قطاعه العمومي، عملت على رفع معدلات البطالة إلى أعلى مستوياتها حيث سجل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في هذا السياق حوالي 76227 طلبا للعمل خلال السداسي الأول لسنة 1995 .هذا الكم الهائل من العمال المسرحين غالبيتهم أرباب أسر فقدوا مصادر رزقهم ورزق عائلاتهم (ministère du travail et de la protection social ,1995,p13)

ما وسع بالمقابل في دائرة الفقر، حيث تعتبر الفترة الممتدة بين (1986- 2004) الأكثر ترديا في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالنظر لما بلغته نسب البطالة والفقر فيها.

ففقراء الجزائر حسب تحديد المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي هم مجموعة من الشرائح الاجتماعية يتم تحديدها وفقا لمؤشر الدخل ويمكن ضمهم لفئات:

- صاحب الدخل أقل من 7000 دج.
- الأجراء المتقاضون لمنح من الضمان الاجتماعي.

- الفئات المدنية الدنيا.
- المواطنون دون أي مدخول مادي.

حيث بلغ عددهم 2 مليون من الأجراء + 1 مليون متقاعد + 55 ألف معوق + 5,3 مليون بدون دخل، أي حوالي 7 مليون جزائري حسب تقديرات سنة 1994.

(conseil national économique et social –CNES-,1997,p20) ،بينما يؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه وبين 1990- 2004 يمكن حصر 18% من السكان ضمن دائرة القصور الغذائي بعيشهم على أقل من دولارين يوميا بما لا يمكنهم من تحصيل ضروريات الحياة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2008/2007)، ما جعل الجزائر تصنف في المرتبة 43 بين 95 بلدا ناميا من حيث الفقر سنة 2004 حيث شهدت فترة 2002 – 2004 انتشارا رهيبا للفقر، مس ثلث العائلات الجزائرية، مع كون 45% من الأجراء يعيشون تحت الحد الأدنى للفقر، 50% من العمال الفلاحين هم أرباب أسر فقيرة، و10% بطالين، مع 66% من أرباب العائلات من الأميين، 30% منهم يقل دخلهم عن 6 آلاف دج شهريا (boulahbal.B,2001,p37)، بينما بلغت نسبة الفقر 57% بين 2004- 2006 حسب التقرير الخامس للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول التنمية البشرية، ومن بين بلديات الجزائر صنفت 177 منها كبلديات فقيرة تضم 1569637 شخصا يقل دخلهم عن 5 آلاف دولار سنويا من بينها 46 بلدية تعاني الفقر الشديد من كل الخدمات الضرورية وانتشار واسع للبطالة والأمية والسكن غير اللائق conseil (national économique et social –CNES-,2008,p15).

هذا الوضع كان شديد الارتباط بقطاع التشغيل الذي لم يكن أحسن حالا، حيث شهدت فترة التسعينات من القرن الماضي ارتفاعا ملحوظا في نسب البطالة بسبب الركود في التوظيف على مستوى القطاعين العام والخاص فضلا عما خلفته خوصصة مؤسسات القطاع العام من كم هائل من المسرحين بفعل سياسة الخوصصة، مما ضاعف من معدلات البطالة أين وصلت إلى أقصى درجاتها مع تسجيل النسب الأكبر بين الشباب وخاصة منهم خريجو المؤسسات الجامعية حيث بلغت نسب البطالة 29،52 % سنة 1997 ، 29،5% سنة 1999، 29،77% سنة 2000، 15،30% سنة 2005 ، 13،8% سنة 2007، 11،7% سنة 2008، مع تشكيل الشباب لحوالي ثلاثة أرباع من هؤلاء.

فرغم تناقص نسبة البطالة في السنوات الأخيرة بفعل الانتعاش الطفيف الذي عرفه سوق العمل من حيث التوظيف إلا أنها تبقى مرتفعة و مشكلة لمؤشر هام من مؤشرات تردي أوضاع المعيشة اقتصاديا و اجتماعيا للشرائح الاجتماعية العريضة التي تعاني منها ، مما خلق بالموازاة لذلك حلولا مؤقتة تشكل مهربا و ملجأ للباحثين عن مصدر للرزق تمثلت خاصة في الانتشار المذهل للأنشطة غير الرسمية التي أصبحت صمام أمان من البطالة في انتظار الحلول الأفضل و الأنجع ، حيث و حسب تقديرات المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي فقد بلغ التشغيل غير الرسمي حوالي : 375000 عاملا و 9000,000 عاملا ، سنتي

1992 و 1996 على التوالي، إذ بلغت نسبة القطاع غير الرسمي من التشغيل حوالي34,2 % في الفترة الممتدة بين 2004 و 2006 ،(المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،2004 ،ص93) أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد قدر نسبة التشغيل في هذا القطاع في الجزائر حوالي 42 % سنة 2004(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2008/2007) ، محققا بذلك ما نسبته 24 % من المداخيل ، وهذا ما يوصف بالدخل الخفي ،هذا الوضع جعل السياسيين و المسؤولين على اتخاذ القرارات يعملون جاهدون للتخفيف من حدته بشتى السبل و ذلك بانتهاج سياسات للتشغيل تعمل على امتصاص اكبر قدر ممكن من اليد العاملة ، واذا ما اعتبرنا **سياسة التشغيل**: هي ذلك الأسلوب الذي يتبناه المجتمع إزاء توفير فرص العمل للقوى العاملة المتاحة، وفي إعداد تكوين أفرادها و في تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل (شركات أو مؤسسات عامة أو خاصة) (حميد خروف وآخرون، بدون سنة ،ص161) ، فإن وضعية التشغيل في الجزائر يمكن أن تدمج في إشكالية ذات بعدين أساسيين :هما سياسات التشغيل المنتهجة و السياسات الموجهة للتكفل بشريحة الشباب ، وبما أن بطالة هذه الشريحة كانت ولا زالت ذات ثقل على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي فإن الحكومات الجزائرية المتعاقبة اعتمدت السياسات ذات البرامج الاستعجالية و السريعة في محاولة منها للحد و لم لا التقليل من حدة انتشار هذه الظاهرة .

هذه البرامج التي انتهجت على مدار أكثر من عشريتين تدخل في إطار مساعي الدولة لمواجهة البطالة و الفقر ، وقد أخذت عدة أشكال و صور ،وأنشأت مجموعة من المؤسسات و المصالح للتكفل بها بدءا بوزارة العمل و التضامن الاجتماعي وصولا إلى مختلف المديريات و الوكالات على مستوى الولايات أو البلديات.

2- مجهودات السلطات العمومية في مواجهة الفقروالبطالة:

إذا ما استثنينا الفترة التي سبقت التسعينات والتي تميزت بوضعية أقرب ما تكون منها إلى الرخاء الاجتماعي و الاقتصادي ، بما في ذلك في مجال رفاهية العيش أو التوظيف أين كان تقريبا يحصل على منصب عمل كل راغب فيه ، فإنه وبدءا من التسعينات و مع بداية الركود الاقتصادي بدء التوجه نحو وضع استراتيجيات كفيلة بالحد من مشكلات الفقر والبطالة و نوجزها في :

2-1 الوكالة الوطنية للتشغيل (ENEM):

وهي مؤسسة عمومية إدارية أنشئت سنة 1990 ، وهي من أقدم المؤسسات المتكفلة بالتشغيل في الجزائر وظيفتها : التنسيق بين العرض والطلب على العمل متمثلين في البطالين من ناحية و أصحاب العمل من القطاعين العام والخاص باستثناء القطاع الخاضع للوظيف العمومي ،و تتشكل الوكالة من مديرية عامة ووكالات جهوية ووكالات محلية لتسهيل تنظيم العلاقة بين عارضي وطالبي العمل و ذلك من خلال استقبالها للبطالين الراغبين في العمل و تسجيلهم سواء كانوا من خريجي الجامعات و المعاهد أو المسرحين لأسباب اقتصادية لتمكينهم من نظام التأمين على البطالة ، بالمقابل تتلقى عروض أصحاب العمل و

تقابلها بالطلبات حسب الإمكانات و المهارات والقدرات ، كما تقوم بدور توجيهي في مجال سوق العمل بغرض تسييره بكل نظام . (محمد قرقب،2005 ،ص12)

2-2 مديرية التشغيل بالولاية :

أنشئت سنة 2002 على مستوى كل ولايات الجزائر ، مهمتها تشجيع التشغيل و تطويره و ترقيته وتقوم بثلاث برامج أساسية:

- برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP- HIMO) :

وهو برنامج تشغيل مؤقت يعتمد على كثافة اليد العاملة ، موجه للشباب البطال من عديمي المؤهلات العلمية والمهنية و خاصة في المناطق النائية ، من ، وظائفها صيانة الطرق، الغابات، الفلاحة والري وذلك بالتعاون مع صغار المقاولين أين يتحصل العاملون من خلال نشاطهم على راتب يقدر ب 10.000 دج .

-برنامج العمل المأجور الفصلي ذات المبادرة المحلية :

برنامج يدعم الجماعات المحلية في مواجهة البطالة و خاصة فئات الشباب عديمي المؤهلات أو ذو المؤهلات البسيطة ، حيث يعملون في نشاطات ذات منفعة عامة على البلدية ، وهو برنامج شبيه ببرنامج النشاطات ذات المنفعة العامة التابع لوكالة التنمية الاجتماعية .

- برنامج عقود ما قبل التشغيل:

أنشئ سنة 1998، مهمته تسهيل إدماج المتحصلين على الشهادات العلمية في سوق العمل عن طريق عقود ما قبل التشغيل و التي تسمح لهم بالحصول على خبرة مهنية تسهل لهم الإدماج النهائي في مؤسسات عامة أو خاصة مع تكفل الدولة بأجورهم و تأمينهم الاجتماعي طيلة مدة تعاقدهم قبل تشغيلهم و هو من أهم البرامج الموجهة أساسا للحد من بطالة الشباب و خاصة ذوا المستويات التعليمية الجامعية . (محمد قرقب،2005 ،ص12)

3-2 وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) :

أنشئت سنة 1996 عقب مخطط إعادة الهيكلة، ومن أهم مهامها التخفيف من آثار هذا المخطط السلبية على الشرائح الاجتماعية ضعيفة المستوى المعيشي من خلال وضع برامج تحارب الفقر و التهميش والبطالة و ذلك من خلال:

- تمويل وترقية كل البرامج الموجهة للفئات المحرومة .
- تمويل المشاريع ذات المنفعة العامة الاجتماعية والاقتصادية و التي تستعمل كثافة اليد العاملة و ذلك لضمان تشغيل أكبر عدد ممكن من البطالين .و من أهم برامجها :

– المنحة الجزافية للتضامن (AFS) :

وهو برنامج مخصص للفئات العاجزة عن العمل و هم المسنون ، المكفوفون ، المعوقون ، ذوا الأمراض العضال، والنساء المتكفلات بأطفال يقل عمرهم عن 18 سنة أين يتقاضون مبالغ مالية رمزية شهريا لا تتعدى 1200 دج .

– برنامج التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG) :

برنامج في إطار الشبكة الاجتماعية التضامني ، أنشئ سنة 1997 بهدف إدماج الفئات المحرومة النشطة والقادرة على العمل، و من بين مجالات العمل فيه : أشغال الصيانة ، النشاطات الثقافية و الاجتماعية ، و يستفيد من هذا البرنامج الأفراد و الأسر عديمي المداخيل المادية ، أين يستفيد منها فرد واحد من كل عائلة ، رغم تقاضيه لأجر رمزي لا يتجاوز حاليا 5000 دج بعدما كان 3000 دج فقط عند تطبيق البرنامج أول مرة .

4-2 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

أنشئت الوكالة عام 1996 ، وهو من البرامج المتخذة لمعالجة مشكلة بطالة الشباب بسبب حالة الركود التي سجلها سوق العمل من حيث التوظيف ، حيث تعمل الوكالة على تشجيع خلق مشاريع استثمارية من طرف الشباب البطال ، ضمن ما يعرف بالمؤسسات الصغيرة ، حيث يتمكن الشباب المستفيد من دعم هذه الوكالة من إنشاء مؤسسة خاصة به، هذه الأخيرة تساهم بدورها في خلق مناصب شغل لعدد آخر من البطالين ، هذه المؤسسات تنشأ بمساهمة من الوكالة و صاحب النشاط ، مع التركيز على النشاطات الإنتاجية و الخدماتية واستثناء التجارية منها و تبرز مساهمة الوكالة في ما تمنحه من قروض بدون فوائد لمصلحة الشباب مع إمكانية استفادة هؤلاء من قروض بنكية فيما بعد ، حيث يعتبر هذا البرنامج بمثابة شكل من أشكال تشجيع الاستثمار المحلي من ناحية و محاولة لاستيعاب الشباب البطال على المبادرة والإبداع ، حيث و إلى غاية سنة 2008 مكن هذا البرنامج من تشغيل أكثر من 135.000 شاب مع خلق أكثر من 68.000 مؤسسة مصغرة ،تنشط في مختلف المجالات الإنتاجية والخدماتية .-ANSEJ,1999) 2008,p01)

5-2 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) :

أسست عام 2001 بغرض تعزيز الاستثمارات المحلية و الأجنبية بتوفير الظروف الملائمة لذلك من خلال عمليات: تقديم المعلومات – التشجيع على الاستثمار – المساعدة على الاستثمار – متابعة المشاريع الاستثمارية.

حيث بلغ عدد المشاريع ضمن هذا البرنامج 3109 سنة2002 ، ووصل إلى 16925 سنة 2008 ، مع توظيف أكثر من 2401890 عامل.(ANDI ,2009,p01)

6-2 الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC):

أسس هذا الصندوق سنة 2004 كواحد من مؤسسات الضمان الاجتماعي بغرض إعادة إدماج البطالين الذين سرحوا من مناصب عملهم لظروف اقتصادية و كذا تنشيط البطالين الشباب من أصحاب المشاريع

الذين يتراوح أعمارهم بين 35 و50 سنة في مختلف القطاعات الاقتصادية و الإنتاجية و الخدماتية باستثناء التجارية منها .

فزيادة على دور الصندوق في تعويض البطالين الذين تعد وضعيتهم نتاجا للظروف الاقتصادية الوطنية التي أعقبت الإصلاحات فهو يضطلع بدور استثماري بتشجيع المبادرات المحلية مع التركيز على النشاطات المنتجة ذات المردود الإيجابي للناتج الوطني المحلي .

3 - المعوقات الو اقعية لسياسات مكافحة الفقرو البطالة :

رغم انتهاج السلطات الجزائرية للعديد من البرامج و الاستراتيجيات لمكافحة و الحد من الفقر والبطالة على مدار أزيد من عقدين من الزمن و رغم إنفاقها لأموال ضخمة للتكفل بهذه المهمة ، حيث وعلى سبيل المثال انتقلت الإعانات من الفقر من 375,6 مليار دينار جزائري سنة 2004 إلى403,5 مليار دينار سنة 2005، إلا أن فئة هامة منهم بقيت على هامش النشاطات الاقتصادية في ظل تزايد طلبات العمل بـ: 25.000 طلب سنويا، مما يؤدي دوما رغم كل المجهودات إلى خلق خزان إضافي خاصة من الشباب البطال، هذا الوضع ليس انعكاسا لعدم الحصول على فرصة عمل بسبب ندرتها بل نتاج كذلك لعملية التسرب المدرسي مبكرا والتي تمد سوق العمل بالمزيد من اليد العاملة قبل الأوان دون توفر الشروط الفنية والمهنية والمعرفية اللازمة للعمل، مما أبقى على هامشية نسبة كبيرة من الشباب، بما لهذا الوضع المستمر من انعكاسات تتعدى الجانب المادي والاجتماعي إلى الجانب النفسي، باعتبار هذه الشريحة الاجتماعية مقارنة مع غيرها توجد في أوج القدرة على العطاء وبذل الجهود والرغبة في الانجاز بهدف تحقيق الاستقرار المهني والاجتماعي والمادي والنفسي .

وعليه فإن التطبيق الواقعي لمختلف البرامج و المجهودات قابلته مجموعة من العراقيل منها البشرية ومنها المادية و منها الإدارية و القانونية تمثلت خاصة في :

- ضعف شبكة المعلوماتية على المستوى الوطني لمتابعة نشاطات كل هيئة و كل مؤسسة معنية بالعملية .
- وجود هوة كبيرة بين مستويات العرض والطلب على اليد العاملة ، حيث يفوق العرض الطلب بشكل كبير ، خاصة ما تعلق بخريجي المؤسسات التكوينية .
- قلة مستوى ودرجة تأهيل اليد العاملة المتوفرة في سوق العمل وان وجدت فهي قليلة الخبرة المهنية .
- ضعف درجة الحراك الجغرافي لليد العاملة و خاصة باتجاه المناطق المحرومة و التي تعاني أكثر من غيرها من الفقر والبطالة ، مما نتج عنه قلة استفادة ساكنيها من مناصب الشغل المتوفرة .
- ميل أصحاب المشاريع الاستثمارية و الصغيرة الحديثة من الشباب للنشاطات غير المنتجة و ميلها للنشاطات الخدماتية ، هذه الأخيرة غير قادرة على تحقيق و توفير مناصب شغل أكبر

مقارنة مع الإنتاجية منها فضلا عما تولده هذه النشاطات من عوائد على الاقتصاد الوطني و ذلك لأسباب عدة أهمها أن النشاطات الإنتاجية تحتاج إلى رؤوس أموال و إلى مرونة أكبر وتسهيلات أكثر في المجالات التسويقية و التوزيعية للمنتجات ، الأمر الذي لم يتحقق على أرض الواقع ، حيث ظلت العراقيل البيروقراطية و الإدارية حائلا دون توجه المستثمرين الجدد إلى النشاطات المنتجة .

- استمرار الممارسات الإدارية و المالية المعقدة و المنهكة لأصحاب المشاريع ، فالاستثمار يتطلب تسهيلات خاصة في الجوانب الإدارية و المالية بالخصوص .
- قلة التنسيق بين مؤسسات الدولة والمؤسسات الاستثمارية .
- توجيه جزء هام من إعانات الدولة الخاصة بالاستثمار لغير مستحقيها نظرا لاستمرار التسيير الذي يحتكم للعلاقات الشخصية و المحاباة، مما أخرج جانبا هاما من أهداف مكافحة البطالة و الفقر من مضامينها الحقيقية.
- مختلف المنح التي تعطى لفئات المحرومين و الفقراء في إطار برنامج الشبكة الاجتماعية أو التنمية التعاونية أو غيرها تعتبر رمزية جدا بالمقارنة مع متطلبات المعيشة الأساسية التي تعادل أضعافا مضاعفة لتلك المنح.

وبغض النظر عن كل هاته المعوقات التي حالت دون إحداث حد فعلي لتفشي دائرتي الفقر و البطالة ، فإن البرامج المنتهجة في حد ذاتها ما هي إلا سياسات تهدئية للأوضاع المتفاقمة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي لشرائح عريضة من أفراد المجتمع ، بحيث وضعت هذه السياسات من منطلق وضع الحلول المؤقتة والتوقيعية أكثر منها كحلول جذرية ، فبعد أكثر من عشرين سنة ، نشهد احتجاجات يومية لفئات عريضة من المستفيدين من هذه البرامج - مثل عقود ما قبل التشغيل – يطالون بمناصب العمل الدائمة ، و المستفيدين من منح مكافحة الفقر يطالبون إما بمناصب العمل القارة أو بمنح كفيلة بتحقيق متطلبات الحياة الأساسية منها.

إذ ورغم كل السياسات ببرامجها يستمر بروز تهميش نسب معتبرة من مختلف الشرائح الاجتماعية وخاصة الشباب منها، وذلك في ثلاث فضاءات اجتماعية هامة:

1-3 التضامن الأسري:

فالعائلة الجزائرية تتجاوز مسألة الفرد العالة عليها وتبقى متكفلة به دوما، رغم أن هذا التكافل محدود في الوسط الحضري، إذ أن العائلة الجزائرية ملزمة من باب التضامن التقليدي بالتكفل بأفرادها وخاصة في حالات انعدام كل مصدر للمداخيل المادية، مما أوصل المستوى الاقتصادي لأغلب العائلات إلى درجات متفاوتة من الفقر بسبب بطالة أعداد هائلة من الأفراد الذين يفترض وجودهم في فئة قوة العمل النشيطة.

2-3 الشارع كفضاء اجتماعي لتمضية وقت الفراغ :

حيث تجد نسبة هامة من الشباب البطال نفسها متواجدة في أغلب أوقاتها في الشارع وخاصة الذين لم يجدوا مكانا لهم في أي من القطاعات الاقتصادية بدءا بالقطاع غير الرسمي، ومن أهم مميزات هذه الشريحة الاجتماعية عدم قدرتها على التكفل بعائلاتها أو العكس.

إن هذه الفئة تمثل الخزان الاحتياطي من اليد العاملة للقطاع غير الرسمي، وهم غالبا من جنس الذكور المهمشين مهنيا، حيث يشكلون جماعات لكل منها فضاءها الجغرافي والاجتماعي الخاص بها وكذا وسائلها لتمضية وقتها والذي تغلب عليه الفترات الميتة –الفراغ- أما الفترات العملية فهي قليلة جدا وخاضعة لعدة ظروف اجتماعية محيطة بهم، وهذه الصورة هي أقصى درجات التهميش في انتظار الحصول على المكانة الأفضل حسب التسلسل في المستوى المهني من القطاع غير الرسمي وصولا إلى القطاع الرسمي بمختلف أنشطته المتفاوتة المكانة والأهمية، فعندما لا يجد الفرد خاصة في مرحلة الشباب مكانا له حتى في الأنشطة الهامشية فهذا هو دليل منتهى التهميش وفشل السياسات الموجهة للتكفل بظاهرتي الفقر والبطالة في المجتمع الجزائري .

3-3 القطاع غير الرسمي:

باعتبار أغلب الشباب البطال والباحث عن العمل وجد في القطاع غير الرسمي فضاء ثانيا يمكن اعتباره الحل الأفضل للعمل، حيث ترتفع نسب العمل غير الرسمي في العطل المدرسية والمناسبات، التي تتيح الفرصة لجزء هام من الأفراد العمل وامتهان هذه الأنشطة المزودة لمداخيلهم أو باعتبارها البديل عن القطاعات الإنتاجية العاجزة عن تلبية رغبات الشباب المهنية وملجأ لتحقيق بعض من النجاح الاجتماعي بما توفره الأنشطة غير الرسمية من مداخيل مادية لأفرادها، حيث أصبحت تشكل نوعا من ردود الأفعال التي يمارسها خاصة الشباب البطال إزاء وضعية التهميش والإقصاء التي تظهر في مختلف سياسات التشغيل الحكومية، بعدم قدرتها على توفير البدائل الأحسن المطلوبة لأفرادها والمقبولة من مختلف المؤسسات وخاصة القانونية منها.

وفي هذا المجال اختلفت الآراء حول طبيعة العلاقة القائمة بين القطاع غير الرسمي ومختلف مؤسسات الدولة ممثلة في القطاع الرسمي وتبعا لذلك اختلفت الآراء بين داعم وبقوة لوجود الأنشطة غير الرسمية وبين رافض لها، ولكل رأي مبرراته المبنية في كلتا الحالتين على الدراسة والتحليل لواقع الأنشطة غير الرسمية في مختلف مدن البلدان النامية بما فيها الجزائر.

1-3-3 الرأي الأول: وهو الذي يرى أصحابه إمكانية أن ينضج القطاع غير الرسمي وأن يصبح مكونا أساسيا وذا إنتاجية عالية في الاقتصاديات القومية كما أصبح عليه بالفعل في جنوب شرقي آسيا عن طريق ارتباطاته الديناميكية من خلال التعاقد مع قطاع المنشآت الكبيرة والرسمية بحيث يمكن للقطاع

غير الرسمي أن يأخذ الريادة التنموية في حال ما إذا أدخلت بعض التعديلات الوظيفية على نشاطاته حيث تعمل السلطات المحلية على تسهيل وتفعيل دور القطاع غير الرسمي في العملية التنموية بمعنى التحول من فرض السيطرة عليه إلى تدعيمه بشكل فعال، ويستند أصحاب هذا الرأي إلى متغيرات التشغيل، والدخل واللذان يوفرهما القطاع غير الرسمي لأفراده في ظل عجز القطاع الرسمي بمؤسساته عن التكفل بهذه المهمة بشكل كلي وفعلي، ومن مساندي هذا الرأي نذكر " محمد كلكول" و "شانتال برنارد" هذه الأخيرة وفي دراسة لها عن الإصلاحات الهيكلية والقطاع غير الرسمي في الجزائر، تونس والمغرب وباختيارها للمؤسسات متناهية الصغر كمجال للدراسة ركزت على متغيري الدخل والتشغيل باعتبارهما نتاجا لأدوار القطاع غير الرسمي الإنتاجية والاستيعابية، حيث توصلت إلى أنه ومع تعقد الأزمة التي تعاني منها مؤسسات القطاع الرسمي في الجزائر في مجال التشغيل فإن المؤسسات المتناهية الصغر تصبح هي البديل المتوفر الذي يمكنه أن يضطلع بهذا الدور، رغم أن المداخيل المادية هي أهم ما توفره هذه المؤسسات لأفرادها أو بتعبير آخر هي مصدر بديل للرزق وصمام أمان من البطالة، غير أن ما يحسب على هذه المؤسسات هو اقتصارها على الأنشطة التجارية والخدماتية وعزوفها عن الإنتاجية منها وهذا بسبب ما يفرضه النوع الأخير من الأنشطة على أفراده من حجم أكبر من رؤوس الأموال فضلا عن تسهيلات أكبر في مجالات التسويق والتوزيع وحتى القروض المالية التي تحتاجها وعليه ولإحداث التوازن بين مجالات عمل الأنشطة غير الرسمية ولتضطلع فعلا بدور تنموي إنتاجي حقيقي يكفي اتخاذ بعض الإجراءات أهمها (Chantal Bernard,1995 , p103-108):

- تغيير العلاقة كليا بين القطاعين العام والخاص.
- توفير تسهيلات مالية كافية لمؤسسات القطاع غير الرسمي.
- إعادة تهيئة رأس المال البشري بتدريبه وتأهيله.

حيث في ظل هذه التعديلات يمكن اعتماد سياسة تشغيل باستخدام القطاع غير الرسمي، خاصة وأن الأنشطة غير الرسمية قد أثبتت إمكاناتها الاستيعابية وخاصة بعد منتصف التسعينيات أين أصبحت تمثل الملجأ الوحيد المتوفر أمام الكم الهائل من العمال المسرحين من مؤسسات القطاع، العام بفعل عملية الخوصصة وما أنتجته من نسب إضافية من البطالين إلى سوق العمل في الجزائر.

غير أن هذا الرأي المتفائل حول وضع القطاع غير الرسمي والمكتفي ببعض التعديلات الوظيفية بشأنه، يغفل تلك الامتيازات الضخمة في الجوانب القانونية والمالية والتي تتمتع بها مؤسسات القطاع الرسمي والتي تبقى دوما على الفجوة كبيرة بين القطاعين وبالتالي الإبقاء على التفاوتات المادية والاجتماعية بين أفراد القطاعين ليستمر الغني في غناه والفقير في فقره.

2-3-3 الرأي الثاني: يعارض أصحابه النظرة التفاؤلية للرأي الأول وأهم من يسانده "إسماعيل قيرة" و"أحمد هنى".

فالأول يعتبر أفراد القطاع غير الرسمي رغم تشكيلهم لجماعات اجتماعية متمايزة تحتل مواقع طبقية مختلفة، ورغم الأدوار التي يؤيدونها داخل مجتمع المدينة من حيث اكتساب الرزق والاستمرار في الحياة من ناحية وتوفير السلع والخدمات لمحدودي الدخل من السكان الحضر من ناحية أخرى، إلا أن فئاته تعاني دوما من الظلم الاجتماعي والسيطرة ويظهر ذلك سواء في طبيعة النشاطات الممارسة من طرفهم باعتبارها نشاطات إما هامشية وإما طفيلية لا يحتاج أفرادها إلى إعداد أو تأهيل كباقي القوى العاملة أو في مختلف الممارسات والضغوطات التي تتعرض لها هاته الفئات من الجهات الحكومية والمنعكسة في غياب التأمينات والحماية الاجتماعية وكذا المطاردات والتغريم، أو من بعض مؤسسات القطاع الرسمي، وما الاستغلال الذي يتعرض له الباعة بالعمولة من طرف مستخدميهم في القطاع الرسمي إلا دليلا على وجود عدة أشكال للتبعية والسيطرة الممارسة واقعيا(إسماعيل قيرة: بدون سنة، ص 26).

أما **"أحمد هني"** فذهب إلى أن ظاهرة القطاع غير الرسمي قد أنتجت ثقافة جديدة هي ثقافة - الفردية - والنجاح عند صغار المنتجين، هذه الثقافة تترجم في بروز أيديولوجيات جديدة في مجتمعات مضادة للمجتمعات القائمة المعتمدة على توجيه الدولة لاقتصاداتها، المجتمعات الجديدة تعتمد على تطبيقات جديدة أيضا في مجال التشغيل وعلى ثقافة جديدة وهي السوق غير المنظمة في ظل تحرير المؤسسات، وفي هذا السياق لم يميز "أحمد هني" بين أفراد القطاع غير الرسمي من حيث المواقع الطبقية التي يحتلونها اجتماعيا كما فعل ذلك "قيرة"، بل إنه يعتبر الطفل الصغير بائع السجائر في الشارع بمثابة عنصر في شبكة تموينية خاضعة لنفس التاجر، مثله مثل الأفراد المجتمعين في ورشة غير قانونية أو العاملين في البيوت لحسابهم الخاص، فهم كلهم غير مالكين للعائدات الحقيقية من نشاطاتهم.

وعليه فإنه ورغم وجود فئات القطاع غير الرسمي في أنشطة مصنفة إلا انه تتساوى من حيث خضوعها للسيطرة من طرف نفس الجهة، قد تكون الممول وقد تكون المستخدم Ahmed Henni) (1991,p129136،، هاته الشبكة التموينية هي التي تعكس وجود حلقات من التبعية من أدنى المستويات إلى أعلاها متمثلة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

رغم هاته الوضعية التي يعيشها أفراد القطاع غير الرسمي، إلا أن الاعتراف بشغل هذا القطاع في صنع مجتمع جديد يقوم على آليات جديدة مغايرة للآليات القائمة من خلال المواجهة بينه وبين الاقتصاد الموجه الذي انتهى دوره يطرح تفاعلات جديدة بين القطاع غير الرسمي والفاعلين الجدد اقتصاديا وسياسيا.

نتيجة عامة

وكنتيجة عامة فإنه وأيا كانت طرق تناول القطاع غير الرسمي بالدراسة والتحليل وأيا كانت وجهات نظر المحللين والسياسيين بين متقبلة أو رافضة له يبقى هذا القطاع إلى يومنا هذا وبأغلب هذه البلدان النامية إن لم نقل كلها ، صمام الأمان الوحيد من البطالة لكم هائل من العاطلين عن العمل وأكثر من هذا يمثل

ملاذا لشرائح عريضة من سكان الحضر الفقراء باعتباره مصدر رزقهم الوحيد رغم قلة مداخيلهم منه، حيث وفي ظل استمرارية دائرة الفقر في التوسع بل وظهور صور جديدة من الفقر المدقع الذي لم تكن تعرفه بعض المجتمعات من قبل وفي ظل عجز السلطات والحكومات المعنية بالأمر من توفير البديل في مجال مكافحة والتصدي للبطالة والفقر تبقى الأنشطة غير الرسمية دونها الموت أو ثورة عارمة يقودها الفقراء بالنظر إلى ما يمكن أن يفعله الفقر بأصحابه في أوساط أهم صفاتها اللاتوازن واللاتكافؤ في مستويات التنمية وفي فرص الحياة بين الأقاليم وبين الجماعات والأفراد بسبب سوء التخطيط الحضري وانعدام للسياسات الحضرية الشاملة ذات البرامج الفعالة والواقعية.

قائمة المراجع :

1) إسماعيل قيرة ، بدون سنة ،أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية ،عين مليلة ،دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع .
2) عزيزة محمد علي بدر ،بدون سنة ،الإسكان الحضري غير الرسمي والمتدني في مصر –خصائصه و آلياته و مشكلاته ، ندوة أوضاع الطفل في المناطق العشوائية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ،مصر. -عاطف عبد الفتاح، 1985 ،البطالة في العالم العربي وعلاقاتها بالجريمة ، الرياض ،المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
3) صلاح الفوال ، 1996 ،علم الاجتماع بين التطرف والتطبيق ، القاهرة، دار الفكر العربي .
4) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2007-2008 ،الوصول إلى الموارد الضرورية لمستوى معيشة لائق، تقرير التنمية البشرية.
5) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2004 ،تقرير حول القطاع غير الرسمي في الجزائر- أوهام أم حقائق؟
6) حميد خروف وآخرون، بدون سنة، الإشكالات النظرية والواقع- مجتمع المدينة نموذجا-، قسنطينة، دار البعث.
7) محمد قرقب، 2005 ،عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج أجهزة التشغيل بالجزائر، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه في تشغيل الشباب، وزارة التشغيل والتضامن الوطني، طرابلس.

8) ministère du travail et de la protection social , 1995 ,rapport nationale sur le développement social, sommet national sur le développement social du Copenhague.
9) conseil national économique et social –CNES- , 1997, projet et études sur les déterminants de la pauvreté, version première, direction des études statistiques de la modélisation et de la synthèse.
10) boulahbal.B, 2001, incidence de la pauvreté en Algérie, évolution et tendances, la revue du CENEAP, analyse et perspectives.
11) conseil national économique et social –CNES- ,2008, rapport sur le développement humain.
12) ANSEJ , 1999-2008, bilan du dispositif de création de micro entreprise, période.
13) ANDI ,2009, inverst in Alegria , bilan des déclarations d'investissement.
14) -Chantal Bernard,1995, Ajustement Structerel et secteur informel, ajustement- education, emploi, ouvrage publieé avec le concours du CNRS, europe media publications, N°: 4156.
15) -Ahmed Henni,1991, Essai Sur l'économie parallèle-cas de l'Algérie- ENAG-